المناطق المحتلة

من بين الموضوعات التي ظهرت مؤخرا في المناطق المحتلة ثلاث موضوعات : محاولة مصادرة مزيد من الاراضي العربية عن طريق الغاء التوكيلات واعداد خطة استيطانية جديدة تستهدف اقامة ست مدن رئيسية في الضفة الغربية ، ومواصلة نهب ثروات سيناء البترولية ·

قضية التوكيلات

في اواسط شهر نيسان الماضي ، اخذ موضوع « التوكيلات » يطرح نفسه كقضية في الضفة الغربية · ولكي نحيط بهذه القضية التي اثارتها بالاساس شهرة المصادرة المتحكمة بسلطات الاحتلال ، سنقف قليلا عند القانون الاسرائيلي الخاص بـ « ممتلكات اللاجئين » · لقد صدر هذا القانون على شكل انظمة عقب قيام اسرائيل ، لتنظيم الاستيلاء «القانوني» على ملايين الدونمات التي خلفها اللاجئون الفلسطينيون · وعينت سلطات الاحتلال في حينه « قيما » على « ممتلكات الغائبين » · الا ان هذا « القيم » او « المؤتمن » الذي يفترض فيه حماية الممتلكات الى ان تجد قضية اللاجئين حلا لها ، منح الاراضي للكيرن كييمت لتقوم بدورها باعمال تمهيدها لاقامة المستوطنات اليهودية عليها ·

وفي العام ١٩٦٧ عندما سقط ما تبقى من الاراضي الفلسطينية ، واجهت سلطات الاحتلال وضعا مشابها ، واصدرت قانونا خاصا في عام ١٩٦٧ يعرف باسم « امر بخصوص الممتلكات المتروكة ، ممتلكات الفرد » ينص على ان يحق للقيم الاستيلاء على اية ممتلكات متروكة ، هجرها اصحابها عند مغادرتهم الضفة الغربية · ويقسم اصحاب الممتلكات الى فئتين ، الفئة التي تعيش في دول عدوة (الدول العربية) ويعتبر افرادها بمثابة «غائبين»، والفئة الثانية التي تعيش في دول اجنبية، ولا ينظر الى افرادها كغائبين · الا ان سلطات الاحتلال اخذت مؤخرا تنظر اليهم كغائبين · ومن الجدير بالذكر ان سلطات الاحتلال التي عينت قيما او « حارسا » على هذه الممتلكات لم تضع يدها من خلال القيم على ممتلكات الغائبين من الضفة الغربية الا فيما ندر ، وذلك لاسباب عدة من بينها التخوف من التبعات السياسية التي يمكن ان تنجم عن مثل هذا العمل · وقد عثر على مخرج يسمح بموجبه لاصحاب الممتلكات التصرف بممتلكاتهم ، وذلك عن طريق «التوكيلات» ، حيث يوكل صاحب الملك الى شخص ما في الضفة الغربية ، التصرف بممتلكاته ·

الا ان سلطات الاحتلال غيرت هذا الوضع عند منتصف شهر نيسان الماضي عندما اخذت تعلن انها لا تعترف بالتوكيلات متذرعة بحماية حقوق اصحاب الممتلكات